

اذ اصل حذام حادمه ولا يصح ان يجعل قوله في باب اي على قول الخليل باعرا
لانه صرح في هذا الكتاب وغيره بغير ذلك قال وان اجيب عن الثالث
بان المراد المبني لزوما فباطل لان القسمة تكون اذن غير حاصره اذ يصير
التقدير والاسم منه محروبا وبني لزوما ويتبع منه معنى جوارزا انتهى
فذا ذكر في شرح الالفية لكنه اعتمد هذا الجواب في شرح التشبيه فقال كلام
المصنف فيما وجه البناء في مطلق سبب البناء واما الثاني فاجيب عنه
اما بان ما نقله عن الناس انما هو على وجه التقريب واما السبب حقيقة
فان يكون مشبهة الحرف كما تقدم عن ابن العطار وهو الموافق لقول الناظم
في شرح العروة جعل شبه الحرف سببا لاسم اول من غيره لان اعتبارا
عن اعتبار غيره واعتبار غيره لا يعني عن اعتبار وعلى هذا فتكلف في تأويل
ما يمكن تأويله في كلام الناظم والمصنف في نحو باب الاضافة على ما هو في ذلك
واما بان الناظم حذف قيد القلبية اي تشبه من الحروف عا لها بدل ما يراه من
كوبل الاضافة من ان من اسباب البناء الاضافة لمبني وهذا هو الواقع
لمسبب في عن الناظم في شرح التسهيل انه لا عملة لبا الحرف المضاعف الا اذا لا
كونه مضافا لمبني واما بان كلامه في المبني لزوما فلا يكون سببا لاسم الحرف كذا
المبني جوارزا فقد يكون سببا اخر كاضافة لمبني كما سبب في كاهوظار
ما سبب في باب الاضافة ويكون اطلالة هنا مقيدا بما يعلم من كواب
الاضافة واما اعتراض المصنف في شرح الالفية على هذا بانه باطل لان القسمة
في كلامه تكفي اذن غير حاصره اذ يصير التقدير الاسم منه محروبا ومنه
مبني لزوما ويتبع منه معنى جوارزا وهو ممنوع بل ليس باطلا والقسمه جيدة
حاصره غاية الامر انه لم يصرح بالقسم الثالث بل انتهى بعمه من قوله لسه
من الحروف فيصير التقدير والاسم منه محروبا ومنه مبني لغيره الحروف وهو
المبني جوارزا بل ما يعلم من نحو باب الاضافة على انه لا يجب ان يكون مراد الناظم
حصرا لا قسما بل يكون مراده ذكر قسمين للاسم وتركه فنهنا نشا انما بالتميز
بمنه ومنه يعلم من محل الحرف على هذين الوجهين بشكل قوله الا في حروف الاسماء

سما من شبه الحرف كما سبب في اذ لا لزوم على واحد منهما من سلاته من شبه الحرف ان
يكون معربا وليسا مل ولما كلفا لمصنف فاما قوله فانها تشبه الحرف الى اخر
فما يجب منه بالنسبة لاي الموصولة لانها استبته الحرف في الافتقار الى جملة
كسائر الموصولات كما سبب في قوله وكافتقا راصلا غاها ان هو انما تشتمل
من جهة التفصيل في جمع وجود التشبه في سائر اقسامها وهذا سبب اخر غير ما
اوردته باقي الكلام عليه في محله ومن جهة بناها مع لزوم اضافة لها لفظا او
معنى وقد جعلوا لزوم الاضافة معارضا لتشبه الحرف ما نفا من تأويله وهذا
ايضا سبب اخر غير ما اوردته باقي الكلام عليه في محله واما ما ذكره في باب
حذام فقد اجاب عنه بقوله وله ان يقول ان نحو لولح لفظ الناظم على البناء
اللازم واخرج عنه ان يكون ولو با اعتبار اختلاف اللغات فيعلم يرد هذا من
من اصله واما ما ذكره في باب حذام فقد اجاب عنه بقوله وله ان يقول
في اخره ولو جعل كلام الناظم فيها بئى لاضافته الى مبني فقد علم جوابه
في الكلام على كلاهما في بيان وظهر ايضا سقوط ما قبله من ان قوله وانما ينبغي
الاسم اذا شبه الحرف شبه قويماع قوله وانواع الشبه التي يقتضي حصر
انواع الشبه القوي المدكورات وحصرها بالاسم في الشبه الحرف في واحد
من تلك الانواع وهو مشكل لان الظروف المبنيه جوارزا ليس لواحد من
الانواع وذلك لما تقدم من ان المراد للمبني الواجب وبقيت ان اسباب
الوجوب ليست الا هذه الثلاثة ودل على الحصر في الثلاثة مفهوما
العلة لانه من مقتضيات الحصر واحترق بقوله شبه قويماع بئى منه
اي من المشبه به مما عارضه معارض كما في اي شرطية او استثنائية
فانها كالمسبب في اعربت لضعف التشبه بما عارضه من ملازمها للاضافة
التي هي من خصائص الاسماء فزت الي الاصل وهو الاعتراف بقوله
قوله هو المراد من قول الناظم مدني لانه مشتمل بئى منه لكن ينبغي
الحث وان المذكور مراد لفظ بئى منه ومن اي الدلالات لمراد
مراد واللفظ لا يعطيه هذا لفظا بل ان يقول كل ما حصل به المشابهة